# محاولة تقييم إصلاحات الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى النظام الجديد (ل.م.د) وفق مؤشر معدل التأطير

قلو مهدي*

**Résumé**

**C**et article expose les résultat d'une étude statistique sur l'un des indices de l'enseignement supérieur en Algérie à savoir le taux d'encadrement (nombre d'étudiants par rapport au nombre d'enseignants) pendant deux périodes distinctes: une période qui se caractérise par ce que l'on peut appeler système classique(1962-2003) et une deuxième période se caractérisant par l'application du nouveau système : L. M. D (2004-2010) ; le but étant de savoir s'il y a eu un changement concernant la qualité de l'enseignement supérieur à travers cet indice ou non ?. L'étude est concentrée sur l'évolution chronologique du: nombre d'étudiants ; nombre d'enseignants permanents.

L'étude a révélé que même après plus 7 ans de l'adoption du nouveau système dit LMD par la majorité des universités algériennes, le premier but que la réforme du système de l'enseignement supérieur voulait atteindre et qui consiste en un enseignement supérieur de qualité, n'a pas été atteint et le taux d'encadrement a gardé sa moyenne (28 étudiants pour chaque enseignant).

**Mots clés**: effectif étudiants, effectif des enseignants, taux d'encadrement, système classique, système L. M. D.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر.

**المستخلص**: يقدم هذا البحث نتائج دراسة وصفية لأحد مؤشرات التعليم العالي في الجزائر والمتمثل في معدل التأطير (عدد الطلبة لعدد الأساتذة) خلال مرحلتين مختلفتين: مرحلة النظام الكلاسيكي ومرحلة النظام الجديد (ل. م. د). لمحاولة إظهار إن حصل تغير في نوعية التعليم من حيث مؤشر التأطير أم لا؟. وقد تركزت الدراسة على التطور الزمني لـ: عدد الطلبة في كلا المرحلتين، تطور أعضاء هيئة التدريس(الأساتذة الدائمين فقط)، وكذلك تطور عدد المتخرجين(حملة الشهادات تدرج) لبيان إمكانية الوصول إلى تعليم ذو نوعية باستعمـــال سياسة تخريج أكبر عدد ممكـــــن من حملة الشهادات، هذا هو الهدف الأساسي لهذه الاصلاحات. وقد أظهرت الدراسة أنه رغم تبني نظام (ل. م. د) منذ أكثر من 7 سنوات في معظم الجامعات الجزائرية إلا أن الهدف الأساسي الذي سعت إليه الاصلاحات والمتمثل في تعليم ذي نوعية عالية لم يتحقق بعد وفق مؤشر معدل التأطير حيث بقي يقارب 28 طالب لكل أستاذ، خاصة في ظل استمرار عشوائية البيئة الخارجية لقطاع التعليم العالي المتمثلة في مخرجات قطاع التربية الوطنية.

**الكلمات المفتاحية**: تعداد طلبة التدرج، تعداد أعضاء هيئة التدريس، معدل التأطير، النظام الكلاسيكي، نظام (ل. م. د)

**مقدمة :**

عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر مجموعة إصلاحات يمكن جمعها في ثلاثة أساسية: إصلاح 1971، الخريطة الجامعية 1984 وأخيراً التحول أو التخلي عن النظام الكلاسيكي كما سمته الهيئة التي قامت بالإصلاحات الأخيرة والتوجه نحو النظام الجديد: ليسانس- ماستر - دكتوراه (ل. م. د) سنة 2003، والذي كان وفق إستراتيجية عشرية 2003-2013.

يمكن القول أن الاصلاحين الأوليين (1971 و1984) تمَ بطريقة غير مدروسة متسارعة، لكن الإصلاح الثالث تم بعد قيام لجنة مختصة -حسب وزارة التعليم العالي- بدراسة نقائص القطاع وبعد مجموعة من الاجتماعات واللقاءات حيث خلصت إلى النتيجة الأساسية التي مفادها التحول إلى النظام الجديد ليسانس-ماستر-دكتوراه (ل. م. د). لكن في الأصل ما قامت به هذه اللجنة هو اسقاط لتجربة أوروبية على دولة الجزائر التي لا تتشابه في خصائصها مع أيً من الدول الأوروبية. لقد قامت

هذه اللجنة باستنساخ بيان بولون déclaration de Bologne لسنة 1999 (الذي سعى إلى توحيد البرامج الدراسية على مستوى كافة الدول الأوروبية لأسباب تخص أوروبا وحدها) وتطبيقه على الجزائر رغم الاختلاف الشاسع بيننا وبينهم.

يرمي هذا الإصلاح حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي علاوة على تأكيد طابع المرفق العمومي للتعليم العالي الذي يقدم خدمة عمومية على تكريس ديمقراطية الالتحاق بالجامعة إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة التالية[1]:

1. ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
2. تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو- اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل.
3. تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
4. تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وأدابها.
5. التفتح على أكثر التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
6. تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
7. إرساء أسس الحكامة الراشدة المبنية على المشاركة والتشاور.

نحن نعلم أن نوعية التعليم مرتبطة بعدة عوامل ومؤشرات، أهمها: نوعية البرامج البيداغوجية وتوفر الهياكل البيداغوجية ومسايرة البرامج البيداغوجية للتغيرات المتسارعة التي تحدث في البيئة العلمية وتوفر الموارد البشرية اللازمة.. . إلخ.

سنركز في دراستنا هاته على عنصر واحد من العناصر المذكورة، ألا وهو توفر الموارد البشرية اللازمة، وفي هذا العنصر، سنركز فقط على هيئة التدريس. بصفة بسيطة، سنقوم

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، بدون دار نشر، الجزائر، جوان 2007، ص 11.

بتحليل معدل التأطير أي ما هو عدد الطلبة لكل أستاذ (عدد الطلبة الذي يمكن للأستاذ إعطائهم معلومات وتدريسهم بطريقة مجدية أو مريحة).

**التساؤل المحوري:** التساؤل الأساسي الذي نريد الإجابة عنه هو: هل حققت الاصلاحات الأخيرة معدل تأطير( أو حتى حسنت منه) يساعد على تحقيق تعليم عالٍ ذي نوعية أم لا بعد مرور ما يقارب 7 سنوات من تبني النظام الجديد؟.

أين نحن من هذه الاصلاحات فيما يخص تأطير الطلبة؟ مع العلم أن النظام الجديد يرتكز كثيراً في نجاحه على عدد الطلبة لكل أستاذ.

للإجابة على السؤال المحوري المهم والذي يحدد نوعية التعليم العالي، سنقوم بذكر التطور التاريخي لأهم المكونات التي تدخل في تكوين أحد المؤشرات النوعية لتعليم العالي المتمثل في معدل التأطير، هذه المكونات هي عدد الطلبة وعدد الأساتذة الذين يؤطرونهم خلال العشرين سنة الماضية 1990-2011، بحيث نقسم هذه الفترة إلى فترتين: الفترة الأولى تمتد من السنة الجامعية 1990-1991 إلى غاية السنة الجامعية 2003-2004 أي الفترة التي كان ما يسمى الآن النظام الكلاسيكي والفترة الثانية من السنة الجامعية 2004-2005 إلى غاية السنة الجامعية 2010- 2011 وهي فترة الانتقال إلى النظام الجديد بالتدرج. وهذا حسب متطلبات الدراسة.

إنَ المعدل العالمي للتأطير المعمول به هو كل أستاذ يقابله 14 طالباً، إذا تحقق هذا المعدل أو اقتربنا من تحقيقه يمكن القول أن نوعية التعليم العالي جيدة من حيث التأطير فقط لأن التأطير ليس المؤشر الوحيد الدال على نوعية التعليم العالي كما ذكرنا في المقدمة فهناك مؤشرات أخرى لا نُدخلها في دراستنا.

سنقوم هنا بتحليل بعض المؤشرات التي يتركب منها معدل التأطير وهي: عدد الأساتذة، عدد الطلبة قبل الاصلاح الأخير وبعده.

قبل التطرق إلى تحليل مختلف المؤشرات وجب أولاً ذكر أهم الدوافع التي اعتمدتها لجنة الاصلاح للانتقال إلى النظام الجديد والتخلي على النظام الكلاسيكي.

**1. الدوافع التي أدت إلى التخلي عن النظام الكلاسيكي وتبني نظام (ل. م. د) حسب الوزارة الوصية وأهم التغيرات المستحدثة.**

انطلقت اللجنة المسؤولة عن القيام بإصلاح التعليم العالي من بعض النتائج المتوصل إليها من السنوات السابقة حول النظام القديم للتكوين العالي والذي سمي بالنظام الكلاسيكي. وقد لخصت هذه اللجنة أهم نقائص النظام السابق واختلالاته في مجموعة من المحاور، نبرز فقط الجزء الخاص بالتأطير حسب ما جاء في تقرير هذه اللجنة.

"عرف نسق التعليم العالي اختلالات عديدة إن على الصعيد الهيكلي والتنظيمي للمؤسسات أو على الصعيد البيداغوجي والعلمي للتكوينات المقدمة. وتتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص[2]:

❖ في مجال التأطير تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- مردودية ضعيفة للتكوين فيما بعد التدرج ازدادت تفاقماً في غياب التناغم بين البحث والتكوين في أغلب الأحيان. مما أثر على تطوير هيئة التدريس كماً ونوعاً.
- استمرار ظاهرة مغادرة الأساتذة الباحثين للجامعة نحو أفاق أخرى أكثر جذباً لا سيما في غياب قانون أساسي خاص محفز وجاذب.

وبعد تقديم اللجنة لهذه الاختلالات الرئيسية في النظام الكلاسيكي الذي ظل مستمراً منذ الاستقلال تقريباً (1963) لغاية سنة 2003 (40 سنة) صدر قانون التخلي عن النظام الكلاسيكي كما سمته اللجنة المختصة والتحوُل إلى النظام الجديد نظام: ليسانس-ماستر-دكتوراه (ل. م. د)، حيث تنص المادة 6 من هذا القانون على " يضمن التعليم العالي في مجال التكوين العالي دراسات منظمة في شكل ثلاثة (3) أطوار

[2] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اصلاح التعليم العالي، وثيقة داخلية، بدون دار نشر، الجزائر، جوان 2007، ص 10.

ويساهم في التكوين المتواصل"[3]. أما المادة 21 فتنص على" تُعد شهادات الليسانس والماستر والدكتوراه شهادات التعليم العالي".[4]

بهذا الاصلاح ألغيت شهادة مهندس دولة التي كانت مدة التكوين فيها 5 سنوات واستبدلت بشهادة الليسانس. هذا ما نجده منصوصاً عليه في المادة 10 من نفس القانون " يتوج الطور الأول بشهادة الليسانس"[5]. وتغيرت مدة التكوين في الليسانس من 4 سنوات إلى ثلاثة سنوات، وأصبح التكوين في شكل سداسيات. وأُدرجت شهادة الماستر التي تعتبر شهادة تدرج وليست شهادة ما بعد التدرج، لكن الإضافة في هذا التغيير تتمثل في انقسام شهادة الماستر إلى قسمين: ماستر أكاديمي يمكن لصاحبه الاستمرار في التكوين أي التسجيل في الدكتوراه وماستر مهني يتوقف حامله عنده ولا يمكنه مواصلة الدراسة. هذا ما تنص عليه المادة 11 من نفس القانون" يشمل الطور الثاني تكويناً أكاديمياً وتكويناً مهنياً".[6]

مع العلم أن المعايير التي تسير هذا التقسيم في التكوين لم تُوضع ولم تُحدَد أو تُبين إلى حد الساعة ما يبين أن هذه الاصلاحات كانت تتميز بالاستعجال ولم تدرس خصائص قطاع التعليم العالي في الجزائر، أو كان الغرض منها شيء آخر.

والأخطر من ذلك أن هذا النظام لم يتم شرحه بالقدر الكافي للحاملين الجدد لشهادة البكالوريا، حيث ظن أغلبهم أن الانتقال من الليسانس إلى الماستر يتم بطريقة أوتوماتيكية مباشرة وهذا ما ولَد عدة مشاكل مع الطلبة تمثلت في مظاهرات في الجامعات، واضرابات متتالية شلت في معظمها الجامعات لعدة أسابيع.

---

[3] – ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية، العدد 10، الصادرة في 20 صفر 1429هـ الموافق لـ 27 فبراير 2008 م، قانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429هـ الموافق لـ 23 فبراير سنة 2008 م المعدل والمتمم للقانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة 1419هـ الموافق 4 أبريل سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، ص 38.

[4] – المرجع نفسه، ص 38.

[5] – المرجع نفسه، ص 38.

[6] – المرجع نفسه، ص 38.

لقد تم الانطلاق في تطبيق هذا النظام الجديد خلال السنة الجامعية 2004-2005 في مجموعة من الجامعات التجريبية(universités pilotes)، ثم وصل إلى 80% من مجموع الجامعات خلال سنة 2008. وسيختفي النظام الضعيف والغير جيد والمملوء بالعيوب والنقائص (النظام الكلاسيكي) خلال السنة الجامعية 2013-2014.

**2. تطور بعض مؤشرات التعليم العالي بالجزائر خلال الفترة 1990-2011**

نتناول في هذا المطلب تطور عدة مؤشرات خاصة بالتعليم العالي وهذا خلال العشريتين الأخيرتين، لتوضيح ما ذكرناه سابقا وما سنذكره لاحقا حول التعليم العالي في الجزائر. يُعتبر هذا المطلب الإحصائي إن صح التعبير دعامة لما قلناه أو ما سنقوله، أو يمكن القول أنه مطلب للإجابة على التساؤل المحوري لهذه الدراسة والذي تمثل في: هل حققت الاصلاحات الخاصة بالتعليم العالي الهدف المنشود الأول الذي وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتمثل في تحسين نوعية التعليم العالي؟

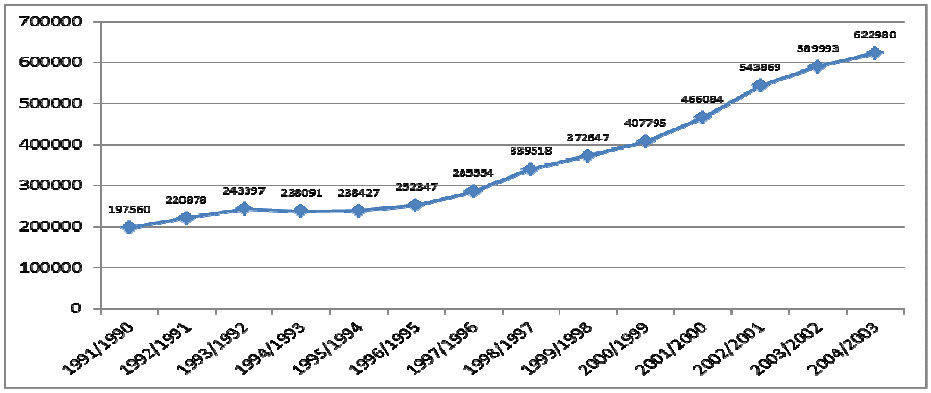
**1.2 تطور عدد الطلبة خلال العشرين سنة الأخيرة 1990-2011**

نقسم هذه الفترة إلى فترتين الأولى تمتد من السنة الجامعية 1990-1991 إلى غاية السنة الجامعية 2003-2004 أي فترة النظام الذي سمي بالكلاسيكي والفترة الممتدة من السنة الجامعية 2004-2005 إلى غاية السنة الجامعية 2010-2011 أي فترة الانتقال إلى النظام الجديد (ل. م. د).

**1. 1. 2 تطور عدد الطلبة خلال الفترة 1990-2004: فترة النظام الكلاسيكي**

سنكتفي هنا بوصف التطور الحاصل في تعداد الطلبة خلال الفترة الذكورة آنفاً ومحاولة معرفة الزيادة التي حصلت في هذا المؤشر بأخذ السنة الجامعية 1990-1991 كسنة أساس.

**شكل بياني رقم (1): تطور تعداد طلبة التدرج في الجزائر 1990-2004**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية "التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 -2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

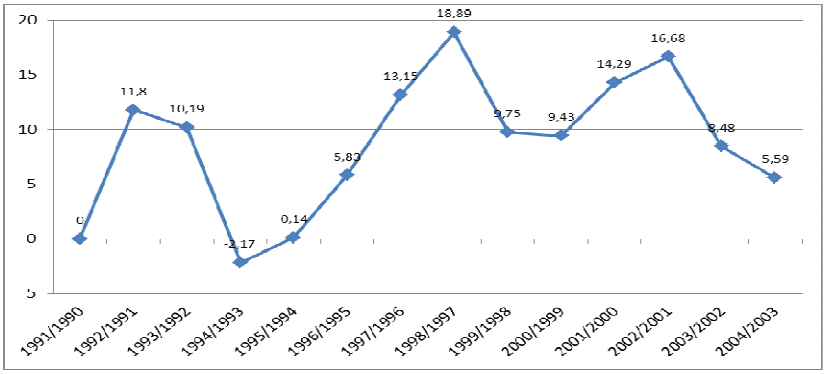
يتبين من الشكل البياني وجود اتجاه عام نحو الزيادة في تعداد طلبة التدرج خلال هذه المرحلة، حيث تضاعف هذا التعداد أكثر من 3 مرات وفق مرحلتين، حيث نجد أن وتيرة تسارع الزيادة كانت بطيئة نوعاً ما في البداية واستغرقت ما يقارب 10 سنوات، ليتضاعف التعداد مرة واحدة (1991/1990 إلى غاية 2000/1999). هذه المرحلة بدورها انقسمت إلى فترتين في الفترة الأولى من السنة الجامعية 1992-1993 إلى السنة الجامعية 1995-1996 أين كان معدل الزيادة بطيء النمو والفترة الثانية كانت ابتداءً من السنة الجامعية 1997-1998 إلى غاية السنة الجامعية 1999-2000 أين كان متوسط معدل الزيادة متسارعاً نوعاً ما.

في المرحلة الثانية ارتفعت وتيرة التزايد حيث خلال 3 سنوات (2001/2000 إلى 2004/2003) أي ثلث المرحلة الماضية تحققت النتيجة نفسها وهي تضاعف عدد الطلبة.

هذا ما يقودنا إلى محاولة معرفة التغير السنوي الذي عرفه تعداد الطلبة خلال هذه الفترة كما نراه من الشكل البياني رقم (2) الذي أخذ شكل المنشار حيث يبين أن هناك تطور سنوي مذبذب يوضح عدم وجود رؤية واضحة المعالم حول قطاع التعليم العالي

التي يمكن إرجاعها إلى الخلل الموجود أو انعدام العلاقة بين قطاع التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي كما سيتضح فيما بعد.

**شكل بياني رقم (2): النسبة المئوية للتغير السنوي في تعداد طلبة التدرج في الجزائر 1990-2004**

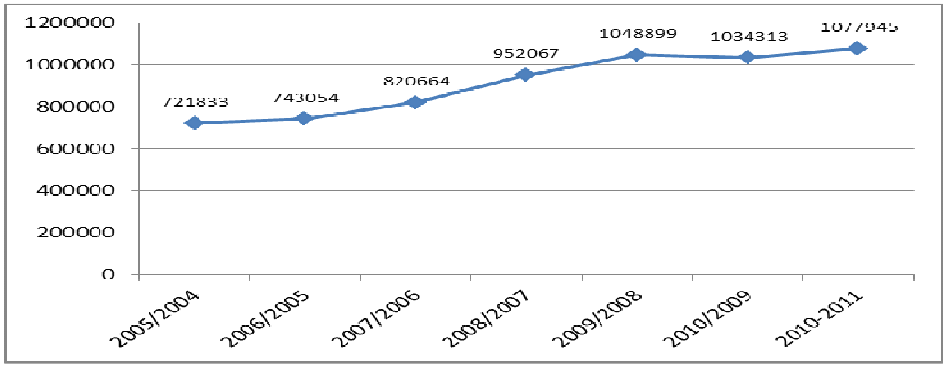



**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

**2. 1. 2 تطور عدد الطلبة خلال الفترة 2005-2011: بداية النظام الجديد**

نقوم هنا بتغيير سنة الأساس حيث تصبح 2005/2004 وهي سنة بداية تبني نظام (ل. م. د) في التعليم العالي ونحاول وصف الظاهرة نفسها والمتمثلة في تطور عدد الطلبة من خلال الشكل البياني رقم (3) الذي يظهر تباطء شديد في وتيرة الزيادة (رغم وجود اتجاه عام نحو الزيادة ما عدى السنتين الجامعيتين الما قبل الأخيرتين) بصفة ملحوظة مقارنة بالفترة السابقة حيث لم تصل وتيرة الزيادة إلى النصف (0. 49) خلال 7 سنوات ولكن الاختلاف يكمن في أن عدد الطلبة في سنة الأساس كان 721833 طالب وهو تعداد كبير لهذا السبب يمكن ارجاع تباطء الزيادة.

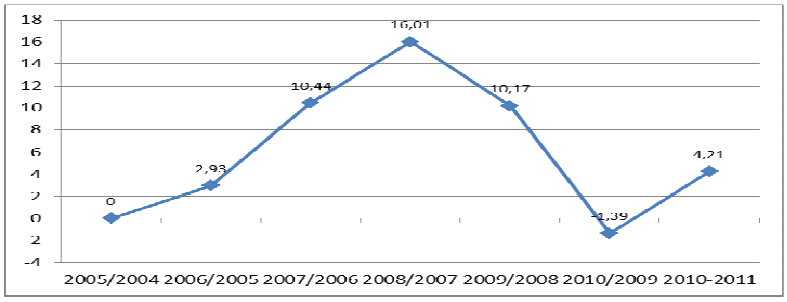
**شكل بياني رقم (3): تطور تعداد طلبة التدرج في الجزائر 2005-2011**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

أما التغير السنوي كما هو مبين في الشكل البياني رقم (4) فيبقى يحافظ على شكل المنشار كما في الفترة السابقة حيث يبقى التذبذب موجوداً مما يؤكد ما توصلنا إليه كنتيجة أولية.

**شكل بياني رقم (4): تطور النسبة المئوية للتغير في تعداد طلبة التدرج في الجزائر 2005-2011**




المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

بعدما انتهينا من دراسة تطور المُركبة الأولى للمؤشر الذي نود دراسته نقوم الأن بتحليل المركبة الثانية والمتمثلة في أعضاء هيئة التدريس[i](عدد الأساتذة) وفق نفس التقسيم الزمني السابق.

**2. 2- تطور هيئة التدريس الأساتذة الدائمين) خلال العشريتين الأخيرتين 1990-2011**

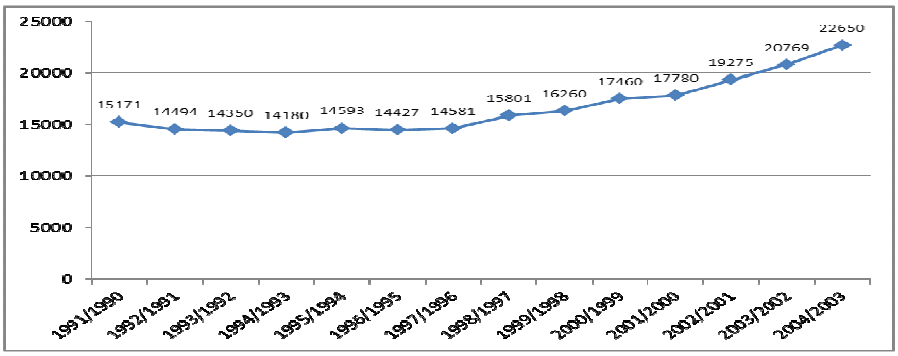
نقسم هذه الفترة إلى فترتين كذلك الأولى تمتد من السنة الجامعية 1990-1991 إلى غاية السنة الجامعية 2003-2004 أي فترة النظام الذي سمي بالكلاسيكي والفترة الثانية الممتدة من السنة الجامعية 2004-2005 إلى غاية السنة الجامعية 2010-2011 أي فترة الانتقال إلى النظام الجديد (ل. م. د).

**2. 2. 1 تطور هيئة التدريس(الأساتذة الدائمين) خلال الفترة 1990-2004: مرحلة النظام الكلاسيكي**

في هذه الفقرة نبقي نفس سنة الأساس التي أخذناها في تحليل تطور عدد الطلبة أي السنة الجامعية 1990-1991 ونقوم بدراسة الظاهرة.

يظهر الشكل البياني رقم (5) شبه اتجاه عام نحو الزيادة لكن ليس في بداية المرحلة حيث نجد أن السنة الجامعية 1994/1993 شهدت أعلى انخفاض في عدد الأساتذة وهي سنة الأزمة السياسية، خاصة إذا علمنا أن معظم الأساتذة كانوا مهددين من كل النواحي، هذا ما اضطر بعضهم إلى التوقف عن التدريس أو مغادرة الجزائر نهائيا. أضف إلى هذا الأجر الذي يتقضاه الأستاذ الجامعي ممّا يدفعه إلى تغيير مهنته أو حتى الهجرة. هذا ما أدى إلى تناقص عدد الأساتذة خلال 7 سنوات متتالية (1991/1990 إلى غاية 1997/1996).

**شكل بياني رقم (5): تطور تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 1990-2004**

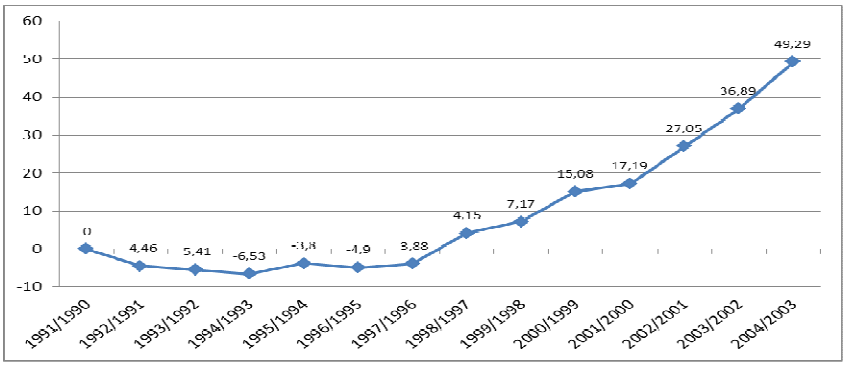



**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

بداية الزيادة كانت ابتداءً من سنة الجامعية 1998/1997 ولكن زيادة بحوالي 30 % خلال 6 سنوات (1997-2003) أي متوسط زيادة سنوية يقدر بحوالي 5 %كما يمكن توضيحه في الشكل البياني رقم (6).

مع العلم أن عدد الأساتذة لم يتضاعف أو حتى يزداد بالنصف خلال 13 سنة عكس تعداد الطلبة الذي تضاعف 3 مرات خلال نفس المدة الزمنية لهذا يمكن القول أنه لم يكن هناك تساير أو توافق بين المركبتين خلال هذه المرحلة.

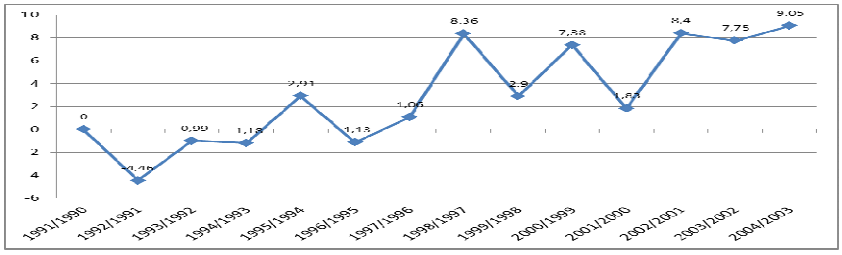
**شكل بياني رقم (6): تطور النسبة المئوية للتغير الكلي في تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 1990-2004**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

أما سياسة التوظيف التي يمكن أن نلمح إليها من خلال الشكل البياني رقم (7) الذي يظهر شكل المنشار والذي يوضح وجود تذبذب مستمر يدل على عدم وجود سياسة واضحة المعالم لتوظيف الأساتذة. ومن ثمَة وجدنا أن هناك خللاً في التوافق بين المركبتين.

**شكل بياني رقم (7): النسبة المئوية للتغير السنوي في تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 2004-1990**



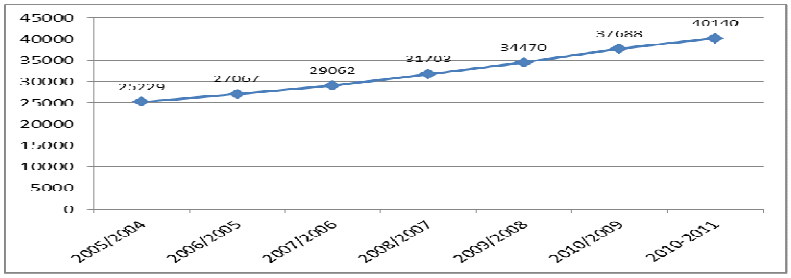

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

**2. 2. 2 تطور هيئة التدريس(الأساتذة الدائمين) خلال الفترة 2005-2011: مرحلة النظام الجديد**

تم تغيير سنة الأساس في هذه الفترة حيث أصبحت السنة الجامعية 2004-2005 أي سنة بداية تطبيق نظام (ل. م. د) بالتدرج.

يظهر الشكل البياني رقم (8) وجود اتجاه عام واضح نحو الزيادة انطلاقاً من سنة الأساس وعلى امتداد هذه المرحلة وبزيادة كلية تقدر بحوالي 50 % خلال هذه الفترة، أي لم تتعد الزيادة المطلقة نصف تعداد الأساتذة(لم يتضاعف عدد الأساتذة مرة واحدة) عكس تعداد الطلبة خلال نفس المرحلة.

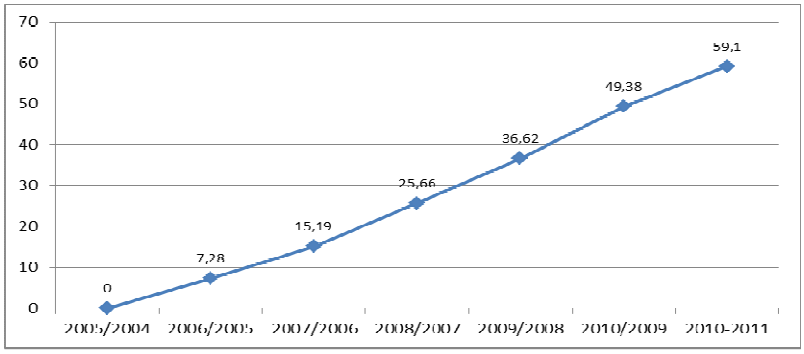
**شكل بياني رقم (8): تطور تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 2005-2011**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

تميزت هذه الزيادة بالاستمرار والتسارع مقارنة بالمرحلة السابقة حيث قارب متوسط الزيادة السنوي 10% كما هو واضح من الشكل البياني رقم (9).

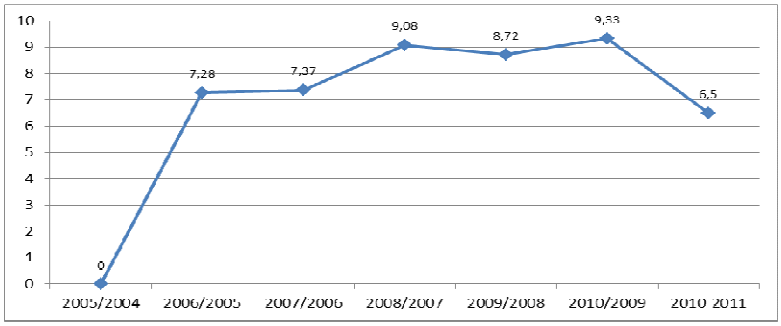
**شكل بياني رقم (9): النسبة المئوية للتغير الكلي في تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 2005-2011**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

و كذلك شبه اختفاء للشكل المنشاري كما يوضحه الشكل البياني رقم (10) وهذا معناه غياب التذبذب في هذه الفترة حتى إن كان موجود فهو غير ظاهر، لكن هذا لا ينفي ما استخلصناه سابقاً.

**شكل بياني رقم(10): النسبة المئوية للتغير السنوي في تعداد أعضاء هيئة التدريس الدائمين في الجزائر 2005-2011**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

بعدما قمنا بدراسة أهم التغيرات التي حدثت لمركبتي معدل التأطير(عدد الطلبة وعدد الأساتذة) سنتطرق الأن إلى المتغيرة أساس الدراسة: معدل التأطير وسنقوم بدراسته وفق الفترات الزمنية التي درسنا فيها مركبتيه.

**3. تطور معدلات تأطير الطلبة خلال العشريتين الأخيرتين 1990-2011**

في هذه الفقرة سنقوم بتركيب الجداول السابقة مع بعضها البعض لإظهار التطورات التي حدثت في المركبتين في آن واحد ونبقى نحافظ على نفس التقسيم السابق في الفترات.

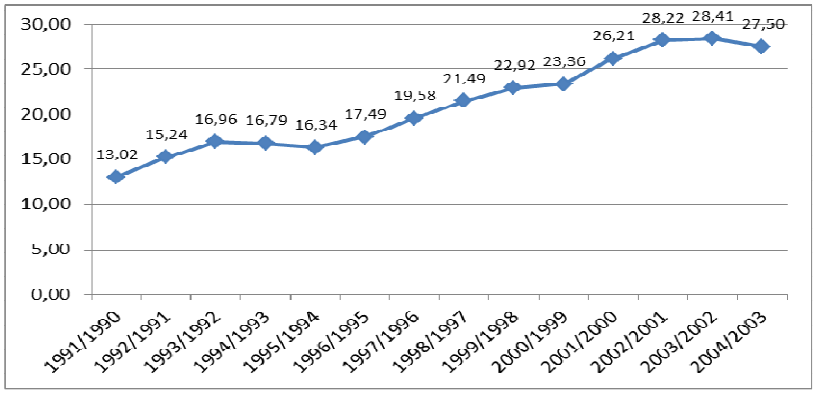
**1.3 تطور معدل تأطير طلبة التدرج خلال الفترة 1990-2004 مرحلة النظام الكلاسيكي**

نبقي دوما سنة الأساس كما كانت آنفاً (1990-1991) ونقوم بوصف الظاهرة.

كان معدل التأطير إلى غاية السنة الجامعية 1991-1992 أي خلال سنتين جامعيتين متتاليتين يقارب المعدل العالمي الذي هو 14 طالب لكل أستاذ لكن هذا الحال بدأ يتلاشى مع الوقت وبدأ ظهور الاتجاه العام نحو الزيادة بصفة واضحة كما يبينه الشكل البياني رقم (10) مع تراجع في أخر المرحلة، حيث تضاعف معدل التأطير خلال هذه الفترة وقارب 28 طالب لكل أستاذ واستقراره عند هذه القيمة خلال الثلاثة سنوات الأخيرة.

هذا نتيجة حتمية لما وجدناه سابقاً أين تضاعف عدد الطلبة 3 مرات خلال هذه الفترة ولم يتضاعف عدد الأساتذة ولو مرة واحدة.

**شكل بياني رقم(11): تطور معدل تأطير طلبة التدرج في الجزائر 1990-2004**

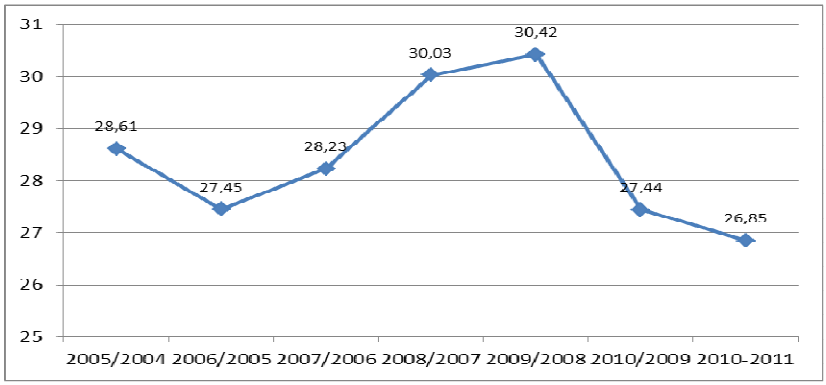



**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

## 2. 3 تطور معدل التأطير خلال الفترة 2005-2011: مرحلة النظام الجديد

في هذه الفترة نغير فقط سنة الأساس التي تصبح السنة الجامعية 2004-2005 أي بداية تبني نظام (ل. م. د).

**شكل بياني رقم(12): تطور معدل تأطير طلبة التدرج في الجزائر 2005-2011**

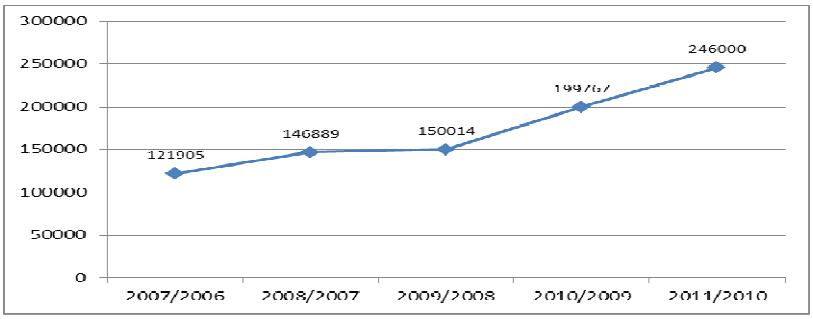



**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

يظهر جلياً من الشكل البياني رقم (12) وجودُ تذبذب في معدل التأطير حيث بدأ في حدود 28. 61 طالب لكل أستاذ خلال سنة الأساس ثم انخفض في السنة الجامعية الموالية وبعدها عاود الارتفاع ليبلغ ذروته خلال السنة الجامعية 2009/2008 أين فاق 30 طالب لكل أستاذ ثم عاود الانخفاض لسنتين متتاليتين أين وصل حدود 27 طالب لكل أستاذ. بصفة عامة متوسط معدل التأطير خلال هذه المرحلة كان 28. 43 طالب لكل أستاذ وهذا معدل مرتفع جداً.

ما يجب الاشارة إليه والتأكيد عليه هو الانخفاض في هذا المعدل لسنتين متتاليتين وهذا ما لم يحدث سابقاً. ربما هذه هي بداية نتائج الاصلاحات والتي يمكن ارجاعها إلى العدد المتزايد لحملة الشهادات بسب قصر مدة التكوين التي بعدما كانت 4 سنوات و5 سنوات في النظام الكلاسيكي أصبحت 3 سنوات في النظام الجديد. ولتأكيد ما ندعيه نستعين بالشكل البياني رقم (13) الذي يوضح تطور حملة الشهادات في التدرج خلال الخمسة سنوات الماضية فقط.

**شكل بياني رقم (13): تطور عدد المتخرجين (حملة الشهادات) في التدرج 2006-2011**

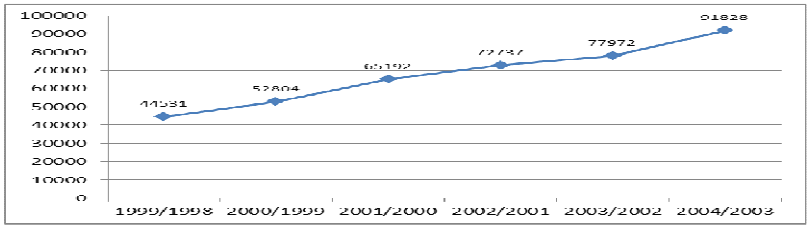



**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

نلاحظ العدد الهائل من المتخرجين الذي قارب ربع مليون خلال السنة الجامعية 2010-2011. إنه رقم مذهل ممكن أن يضاهي عدد المتخرجين في دولة متقدمة.

لتوضيح الظاهرة أكثر وأحسن نقوم بوصفها من خلال شكل بياني ثاني (الشكل البياني رقم (13) لكن في فترة قبل تبني نظام (ل. م. د) لنتمكن من المقارنة الجيدة.

**شكل بياني رقم (14): تطور عدد المتخرجين في التدرج 1998-2004**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

المتوسط السنوي للخرجين ( حملة الشهادات) خلال الفترة الأولى 1998-2004 بلغ حوالي 67511 حامل للشهادة أما في المرحلة الثانية 2006-2011 فكان هذا المتوسط في حدود 172915 أي حوالي مرتين ونصف (2. 56) من عدد المرحلة السابقة.

ولتوضيح الظاهرة أكثر فأكثر نستعين بالجدول التالي الذي يوضح التغير السنوي المطلق في تعداد الخريجين (حملة الشهادات تدرج) خلال الفترة 2000-2011.

**جدول رقم (1): التغير السنوي المطلق في تعداد المتخرجين تدرج 2000-2011**

| السنة الجامعية | التغير السنوي المطلق في عدد الخريجين تدرج |
|---|---|
| 2001/2000 | 0 |
| 2002/2001 | 7545 |
| 2003/2002 | 5235 |
| 2004/2003 | 13856 |
| 2005/2004 | 15687 |
| 2006/2005 | 5417 |
| 2007/2006 | 8973 |
| 2008/2007 | 24984 |
| 2009/2008 | **3125** |
| 2010/2009 | 49753 |
| 2011/2010 | 46233 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

يبين هذا الجدول التشتت الكبير في تعداد خريجي قطاع التعليم العالي خلال هذه الفترة، كما يبين الزيادة الهائلة في هذا التعداد خلال السنتين الجامعيتين الأخيرتين حيث إذا أخذنا السنة الجامعية 2008/2007 كسنة أساس وهي السنة التي كان عدد الخرجين فيها الأكبر مقارنة مع السنوات التي تسبقها، نجد أن هذا العدد يمثل نصف خريجي السنة الجامعية 2010/2009 رغم أن الفاصل الزمني هو سنتين.

بما أن مدخلات قطاع التعليم العالي لا يتحكم فيها القطاع نفسه فإنه يمكن التحكم في مدخلات القطاع عن طريق سياسة المتخرجين التي تعتبر الحل الأنجع لبلوغ معدل تأطير مقبول.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل يمكن تحقيق تعليم عالٍ ذي نوعية وفق مؤشر التأطير؟ الاجابة على هذا التساؤل صعبة ومعقدة ولكنها ليست مستحيلة. فقط نحتاج إلى تصوُّر مستقبلي لقطاع التعليم العالي، هذا التصوُّر يجب أن يأخذ في الحسبان عدة متغيرات أساسية تساعد في إعداده: تطور عدد الطلبة وعدد المتخرجين سنويا وعدد طلبة الماجستير (الأساتذة المساعدين المستقبليين) وهيئة التدريس من الرتب العلمية العالية(أستاذ محاضر أ وب وأستاذ التعليم العالي) الذين يعتبرون مكوني المكونين ... إلخ.

إدخال كل هذه المتغيرات يحتاج إلى دراسة عميقة، لكننا سنقوم بالتطرق إلى هذه المشكلة بصيغة بسيطة وسهلة لأخذ رؤية ولو بسيطة على ما يلزم لقطاع التعليم العالي للوصول إلى تعليم ذي نوعية بواسطة مؤشر معدل التأطير. أسهل وأبسط طريقة للإجابة على هذا التساؤل هي اعتماد الحالة الساكنة أو المستقرة (l'état statique).

نفترض في هذا التصور أن عدد الطلبة ثابت(عدد الخريجين يساوي عدد الطلبة الجدد) على طول مدة زمنية معينة ونقوم بحساب الاحتياجات من هيئة التدريس للوصول إلى معدل تأطير مقبول وفق فرضيات مختلفة.

كان عدد طلبة التدرج للسنة الجامعية 2010-2011 يقدر بـ: 1. 077. 945 أي أكثر من مليون طالب، وكان عدد الأساتذة يقدر بـ 40140 أستاذ دائم في مختلف الرتب العلمية.

| الفرضية | معدل التأطير | عدد الأساتذة اللازمين | الاحتياجات |
|---|---|---|---|
| الأولى | 25 | 43118 | 2978 |
| الثانية | 20 | 53897 | 13757 |
| الثالثة | 15 | 71863 | 31723 |

هنا نطرح تساؤل ثان: كم سنة يلزمنا لتحقيق كل فرضية؟

للإجابة على هذا التساؤل وجب أولاً معرفة تطور أعضاء هيئة التدريس خلال السنوات السابقة ونكتفي فقط بالأحد عشرة سنة الماضية (2000-2011) لمعرفة متوسط زيادة أعضاء هيئة التدريس.

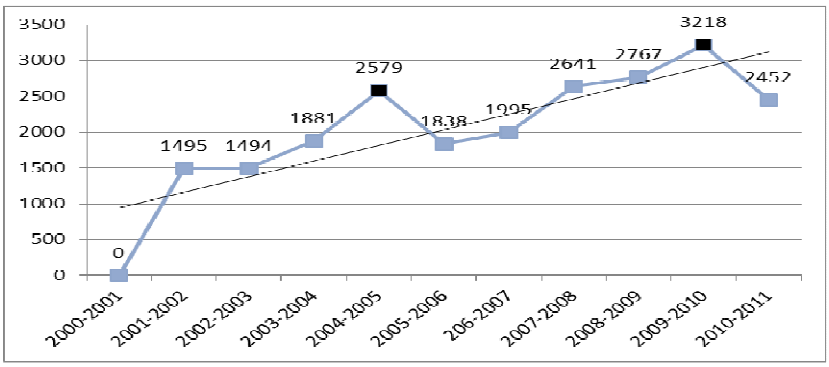
**جدول رقم (2): يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس في الجزائر 2000-2011**

| السنة الجامعية | 01/00 | 03/02 | 05/04 | 07/06 | 09/08 | 10/09 | 11/10 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الأساتذة | 17780 | 20769 | 25229 | 29062 | 34470 | 37688 | 40140 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية"التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 - 2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

نلاحظ من هذا الجدول أن عدد أعضاء هيئة التدريس في تزايد مستمر لكن بطريقة غير منتظمة كما يوضحه الشكل البياني الآتي.

**الشكل البياني رقم(15): الزيادة السنوية المطلقة لأعضاء هيئة التدريس**




**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على وثيقة داخلية "التعليم العالي في الجزائر حوصلة: 1962 -2011"، مديرية التخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2012.

رغم وجود تذبذب واضح في زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى أنه يمكن الملاحظة من الشكل البياني أن هناك اتجاه عام نحو الزيادة غير كامل كما هو واضح من الخط المستقيم.

قُدر متوسط زيادة أعضاء هيئة التدريس خلال الفترة 2000-2011 بـ: 2236 أستاذ.

بافتراض ثبات هذا المعدل عبر الزمن بالإضافة إلى الفرضيات السابقة(الحالة المستقرة) يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1- لتحقيق الفرضية الأولى(معدل تأطير =25) يلزم مدة زمنية قدرها 1. 33 سنة أي سنة وثلاثة أشهر، أي خلال السنة الجامعية 2011-2012

2- لتحقيق الفرضية الثانية (معدل تأطير =20) يلزم مدة زمنية قدرها 6 سنوات، أي خلال السنة الجامعية 2017-2018.

3- لتحقيق الفرضية الثالثة (معدل تأطير =15) يلزم مدة زمنية قدرها 14 سنة، أي خلال السنة الجامعية 2025-2026.

المشكلة تكمن في كون الصورة التي قدمناها عبارة عن صورة ثابتة(لم ندخل عدة متغيرات في الحسبان أهمها تقاعد الأساتذة) أي غير واقعية كون نظام التعليم العالي في الجزائر غير مستقر ولا يمكن أن يكون كذلك لأنه تابع بنسبة كبيرة أو كلية لقطاع التربية الوطنية، هذا الأخير يجعل من قطاع التعليم العالي مضطرباً.

**أهم النتائج المتوصل إليها:** بعدما قمنا بدراسة مركبات معدل التأطير ( عدد الطلبة وعدد الأساتذة) توصلنا إلى النتائج التالية:

1. متوسط معدل التأطير بقي مرتفعاً رغم مرور ما يقارب 7 سنوات على بداية تطبيق نظام (ل. م. د) ولم ينزل عن 27 طالب لكل أستاذ.

2. زيادة عدد الطلبة تسير وفق متتالية هندسية أما زيادة عدد الأساتذة فتسير وفق متتالية حسابية.

3. لم تواكب الزيادة في عدد الأساتذة الدائمين (هيئة التدريس) الزيادة الهائلة في عدد الطلبة.

4. يمكن القول أن سياسة توظيف الأساتذة تتم وفق معايير ليس لها علاقة باحتياجات القطاع أو دون دراسة واقعية بل وفق قاعدة يمكن أن تكون مالية بحتة.
5. عدم الاهتمام بسياسة أو استراتيجية تكوين الأساتذة أي تكوين المكونين.
أما فيما يخص أهم الأسباب التي تزيد من تفاقم الوضع فيمكن حصرها في النقاط التالية:

1. انعدام رؤية مستقبلية واضحة حول القطاع وغياب شبه كلي لإستراتيجية محددة المعالم.
2. اقامة إصلاحات لا تعتمد على رؤية واضحة، وأقل ما يمكن القول عنها أنها اصلاحات إسقاطيه ارتكزت على تجارب الغير (دول أخرى) أي قامت بإسقاط هذه التجارب ولم تعر أي اهتمام للخصائص التي يتميز بها قطاع التعليم العالي في الجزائر أو حتى المجتمع الجزائري، مع العلم أن هناك من هذه الدول من تخلى عن هذا النظام، كما يجب الاشارة إلى أن قرار الانتقال إلى النظام الجديد كان بمرسوم رئاسي.
3. انعدام التنسيق بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي، وخير دليل على ذلك أن قطاع التربية يحدد نسب نجاح في البكالوريا دون استشارة قطاع التعليم العالي عن الامكانيات المتاحة أو المتوفرة لديه، واستمرار هذه الوضعية سيعقد أكثر فأكثر من حالة قطاع التعليم العالي.
هذا العنصر بالضبط كان متواجداً منذ الاصلاحات الأولى حيث يذكر الأستاذ نسيب راجم (Necib Radjem) هذا المشكل في كتابه المطبوع سنة 1986 عندما تكلم عن اختلالات الإصلاح الأول في قطاع التعليم العالي الذي كان سنة 1971، أين يذكر " غياب الاستمرارية بين التعليم الثانوي والعالي"[7]. مع العلم أنه وجد اصلاح ثاني في سنة 1984 والذي يبين أن الاصلاح الأول قد فشل.

[7] Necib RADJEM,**Industrialisation et systéme éducatif Algérien** , OPU: Alger, 1986, P166.

4. غياب شبه كلي أو كلي لدراسات معمقة حول قطاع التعليم العالي وإن وجدت فهي دراسات وصفية تصف الأرقام ولم تكن أبداً دراسات تحليلية معمقة أو دراسات استشرافية*.

5. استمرار المسؤولين عن قطاع التعليم العالي في أخذ القرارات الانفرادية (مركزية القرار رغم أن كل النظريات الإدارية أثبتت أن الشكل الإداري الهرمي الذي يضع القرارات الفوقية لن ينجح أبداً) دون استشارة أهل الاختصاص من أساتذة وممثلين الطلبة والنقابات... إلخ. رغم أن من بين أسباب الانتقال إلى النظام الجديد هو تطبيق مبدأ الرشادة والحكامة كما أشارت إليه أهداف الاصلاحات الأخيرة**.

و في الأخير هل يمكن القول أن تجربة الاصلاح قد نجحت؟ بطريقة ما يمكن الاجابة بنعم وفق المؤشر الذي حددناه في الدراسة إذا اعتمدنا على معدل التأطير الذي وصلنا إليه خلال السنتين الجامعيتين الأخيرتين رغم بقائه بعيداً جداً عن المعدل العالمي (14 طالب لكل أستاذ) ولكن يمكن الوصول أو الاقتراب من هذا المعدل ولكن بطريقة مغايرة تسعى إليها هذه الاصلاحات وهي الاعتماد على عدد المتخرجين (الزيادة من مخرجات قطاع التعليم العالي: تخريج أكبر عدد من حملة الشهادات) خصوصا أن مدة التكوين أصبحت قصيرة مقارنة بالنظام الكلاسيكي ولكن لن نحصل على تعليم ذو نوعية.

إذا أخذنا المعيار أو المؤشر الذي ارتكزنا عليه في دراستنا نقول أنه إلى حد اليوم لم تحقق هذه الاصلاحات ما كانت تصبو إليه وفق المؤشر الذي قمنا بدراسته، مع العلم أن هذه الاصلاحات تدخل في إطار ما سمي بمخطط(باستراتيجية) عشرية تمتد من سنة 2003 إلى سنة 2013 التي يفصلنا عنها بضعة شهور.

* دراسة استشرافية معناه دراسة استباقية تبنى على أساس نظرة مستقبلية أو رؤية مستقبلية كما يسميها علماء المستقبليات.

** أنظر في بداية المقال أهم المبررات التي اعتمدت عليها أو سعت لتحقيقها هذه الاصلاحات.